

السيد الكيميائي / رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

شركة الاسكندرية للزيوت المعدنية (أموك)

تحية طيبة وبعد ...

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة و التنبيه بإتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية والاحترام ،،،

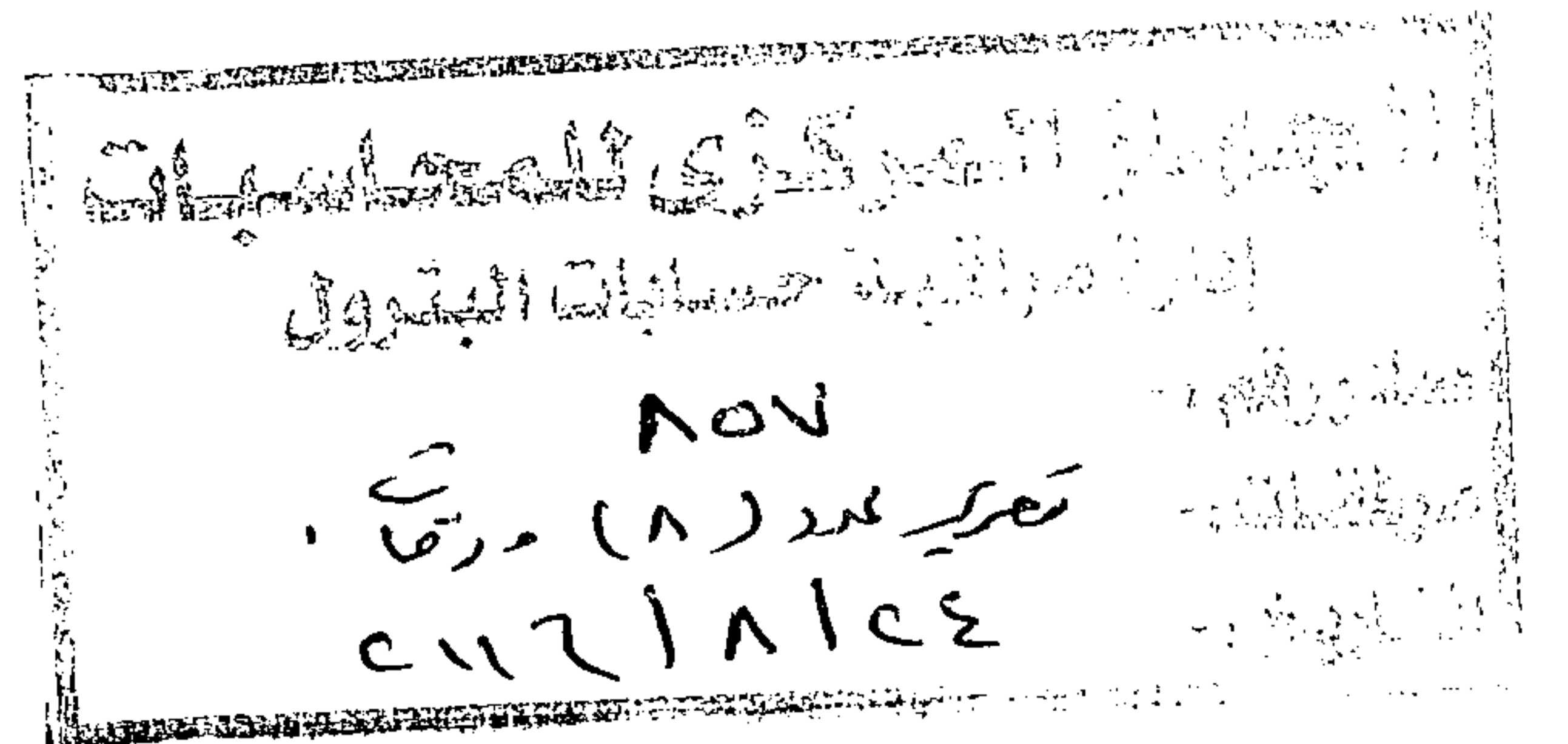
تحريرا في : ٢٠١٦/٨ / ٢٤

هشام سيف ...

وكيل الجهاز

محاسب / محمود علي حنفي

ح. غزاله شحاتة



تم الاستلام الخميس ٢٠١٦/٨/٢٥

السيد الأستاذ ماء

السيد

تقرير مراقب الحسابات

السادة / مساهمي شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية " أموك "

راجعنا القوائم المالية لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك) " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته والمتمثلة في الميزانية في ٢٠١٦/٦/٣٠ ، وكذا قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم مسئولية إدارة الشركة ، فهي مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً و واضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة . وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة.

وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة الشركة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

- لم يتم حسم الخلاف منذ عام ٢٠٠٤ عن تكلفه مساحه ارض الشعلة بين الشركة وشركه الاسكندريه للبترول والتي ادرجتها الشركة بدفاترها بمساحه ٢م١٢٣٥٨ بمبلغ ١٩٨٩٧٥٩ جنيه في حين تطالب شركة الاسكندرية للبترول بمبلغ ٢٩٤١٣٨٣ جنيه عن مساحه ٢٤٧١٧ متر مربع بخلاف مقابل التأخير .

نكرر التوصية بسرعة حسم هذا الخلاف لما لذلك من اثار علي القوائم المالية و حتي يمكن تسجيلها حفاظاً علي حقوق الشركة .

- قيام الشركة بإثبات الوحدات الانتاجية بسجل الاصول دون الفصل بين مكونات تلك الاصول و التي قد تختلف معدلات الاهلاك الخاصة بها ، هذا بخلاف عدم قيام الشركة بدراسة الاعمار الانتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية علي الاقل في نهاية كل سنة مالية وفقاً للفقرة " ٥١ " من معيار المحاسبة المصري رقم " ١٠ " .

يتعين إتخاذ اللازم نحو الفصل بين الأصول التي لها أعمار إنتاجية مختلفة لما لذلك من آثار علي القوائم المالية و مراعاة متطلبات المعيار المشار إليه.

- يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ١.٣ مليون جنيه تمثل قيمة دراسات الجدوى لمشروع كسر اللزوجة والتكسير الحرارى والذي تم إلغائه لعدم الجدوى الاقتصادية.

يتعين تخفيض حساب المشروعات تحت التنفيذ و إجراء التسويات الواجبة

- تضمن مخزون قطع الغيار والمهمات نحو ٧.٠٣ مليون جنيه تمثل أصناف مرتجعة بنسب صلاحية منذ سنوات ولم تستخدم حتى تاريخه مقابل تخفيض المصروفات بنفس القيمة .

يتعين تخفيض المخزون بتلك القيمة وأثبت تلك الاصناف بقيمة رمزية لمراقبتها وإجراء التسويات الواجبة .

- تبين عدم كفاية مخصص الضرائب المكون لمقابلة مطالبة الضرائب العقارية و المستحقة عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ والبالغة نحو ٥.١٥٥ مليون جنيه حيث قامت الشركة بالطعن على نموذج ٣ إلا أنه ورد نموذج ٥ بربط نهائي للضريبة بنحو ١,٢ مليون جنيه ومن ثم وجب السداد .

يتعين تدعيم مخصص الضرائب المشار إليه لمقابلة الالتزامات الضريبية مع سرعة السداد تجنباً لفرض غرامات تأخير من جانب المصلحة .

- بلغت ضريبة الدخل نحو ١٢٢.٤٦ مليون جنيه بنقص قدره ٥.٥ مليون جنيه نتيجة خصم نحو ٢٤.٥ مليون جنيه قيمة الضريبة الاضافية ٥% عن عام ٢٠١٥ من صافي الربح المحاسبي للعام المالي ٢٠١٦ ، مما أدى إلي زيادة أرباح العام بذات القيمة ، بالمخالفة للتعليمات التفسيرية لمصلحة الضرائب المصرية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ حيث يشترط لإعمال الخصم المشار إليه أن تكون الضريبة الاضافية المستحقة عن سنة المحاسبة الخاصة بالضريبة الأصلية التي يتحدد وعائها وفقاً لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠١٥ .

يتعين إجراء التصويب اللازم

- عدم قيام الشركة بإعادة حساب الالتزامات الضريبة المؤجلة للفترة السابقة بأسعار الضريبة السارية في تاريخ الميزانية وفقاً للفقرة رقم (٦٠ / أ) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ مما أدى الى عدم صحة حساب الالتزامات الضريبة المؤجلة عن سنوات سابقة .

يتعين مراعاة أثر ما سبق على الالتزامات الضريبة المؤجلة وإجراء التسويات اللازمة.

- عدم تحميل مصروفات الشركة بنحو ٤٠ مليون جنيه تمثل قيمة الفرق بين نسبة المنصرف كحواجز جماعية للعاملين و ما تحقق من نتائج أعمال الشركة خلال العام.

يتعين تحميل مصروفات الشركة بقيمة فروق الحافز المقرر وإجراء التسويات اللازمة.

- لم تتضمن القوائم المالية في ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٢.٣ مليون جنيه تمثل أرصدة نظام المعاش التكميلي و نظام الرعاية الاجتماعية و التي تضمنتها شهادة البنك الاهلي المصري في ذلك التاريخ .

يتعين إثبات أرصدة الحسابات الخاصة بتلك الانظمة ضمن حسابات الشركة حيث أنها لا تعد من الصناديق المفروض إشهارها طبقاً للمادة "٣" من القانون رقم "٥٤" لسنة ١٩٧٥ وفقاً لرأي الشركة

- لم يتم بعد تسوية النزاع القائم بين الشركة ومصلحة الضرائب على المبيعات والمعروض أمام القضاء عن فروق ضريبية بنحو ٩٤.٣٥ مليون جنيه على الشركة عن تسليمات الشركة لمنتج الناقتا للهيئة المصرية العامة للبترول عن عامي ٢٠١١/٢٠١٠ بخلاف ورود إخطار للشركة عام ٢٠١٥ من قبل مصلحة الضرائب بفروق ضريبية أخرى عن الفترة الضريبية من ٢٠١٢/٦ حتى ٢٠١٤/٦ بنحو ١٦٦.٥ مليون جنيه ولم تقم الشركة بتكوين مخصص لهذا الشأن حيث ترى الشركة عدم أحقية مصلحة الضرائب على المبيعات في فرض هذه الضريبة وفي حالة إقرارها يقع عبء هذه الضريبة على الهيئة العامة للبترول وعليه لا ترى الشركة ضرورة تكوين مخصص ، لذا يصعب علينا في الوقت الراهن تحديد الاثر المالي الذي قد ينتج من ذلك علي القوائم المالية

الرأي

وفيما عدا تأثير ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية مع الايضاحات المتممه لها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١٦/٦/٣٠ و عن أدائها المالي و تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً .

- وجود مساحه من الأرض غير مستغله تبلغ نحو ١٤٠ ألف متر مربع (٣٣.٣ فدان) تمثل ٢٦% من المساحة الإجمالية لأراضي الشركة.

نوصي بدراسة الاسلوب الأمثل لاستغلال المساحة المشار اليها بما يعود بالنفع على الشركة .

- بلغت ودائع الشركة بالبنوك نحو ١,٠٣٢ مليار جنيه ودون الاستفادة منها حققت عنها فوائد دائنة بمبلغ ٦٥.٤ مليون جنيه بمتوسط عائد تبلغ نسبته نحو ٦ % .

نوصي بضرورة دراسة الاستفادة من تلك الودائع لتعظيم ايرادات الشركة

- تم صرف مبالغ الى ممثلي المال العام بصفتهم الشخصية تمثل بدلات حضور ومكافات بالمخالفة للمادة الاولى من القانون ٨٥ لسنة ٨٣ .

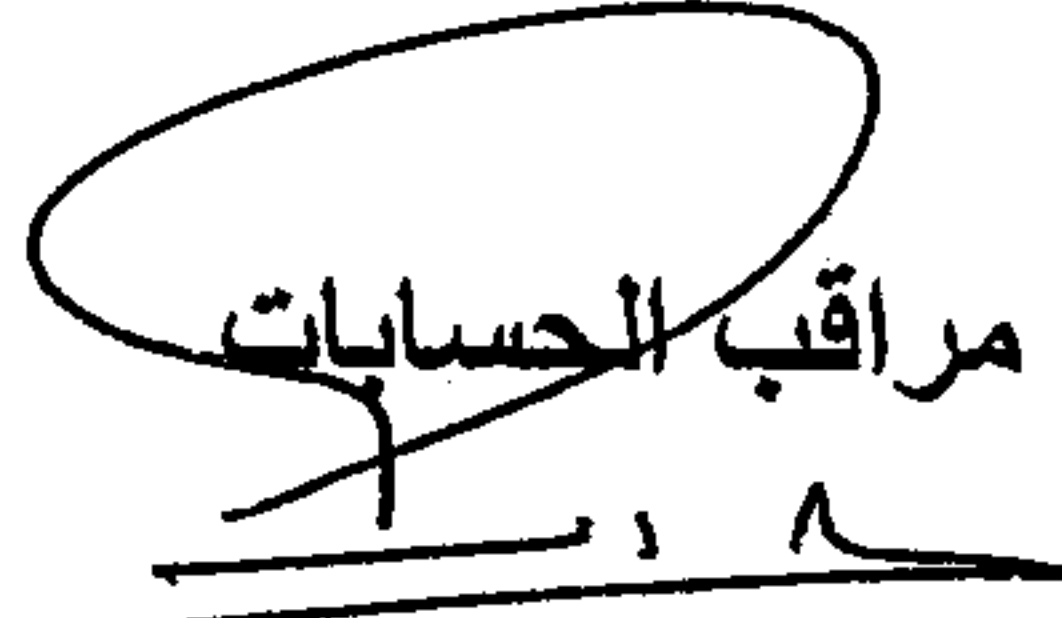
نوصي بالالتزام بما يقضى به القانون في هذا الامر .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

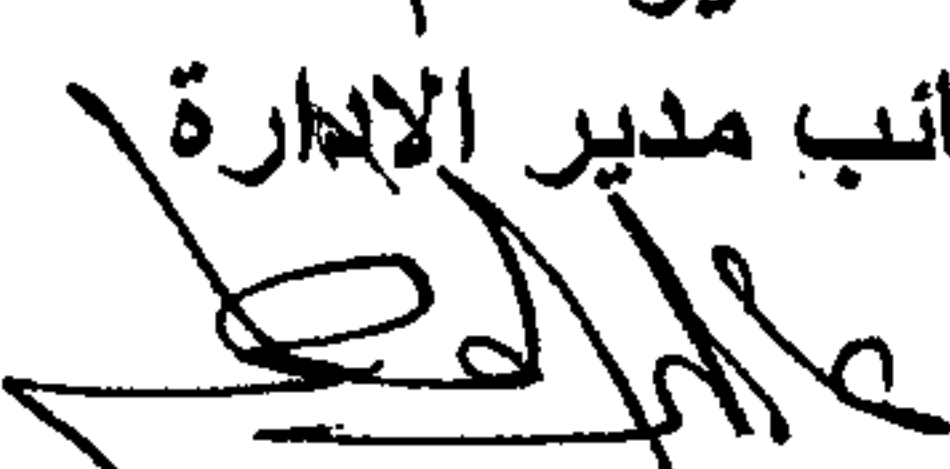
تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف لا يفى بالغرض ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.


تحريراً في : ٢٠١٦/٨/٤٤

مراقب الحسابات


محاسب / جمال الدين أحمد البطاوى

مدير عام
نائب مدير الإدارة

محاسب / عادل عبد العظيم معوض
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين

مدير عام
نائب مدير الإدارة
عادل عبد الحميد زعتر
محاسب / عادل عبد الحميد زعتر
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين

وكيل وزارة
نائب أول مدير الإدارة

محاسب / السيد إسماعيل السيد

يعتمد

وكيل الجهاز
محاسب / محمود علي حنفي
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل عباسي الغرياني

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
عضو جمعية المحاسبين الأمريكيين
محاسبون قانونيون - مستشارون في الضرائب وشركات الأموال

٤ شارع الشهداء - الإسكندرية
تليفون : ٤٨٠٧٧٣٣ - ٤٨١١٧٣٧
فاكس : ٤٨١٦٧٧٠

السجل العام للمحاسبين والمراجعين رقم ١١٣٥
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم ٢٨
زميل جمعية الضرائب المصرية رقم ٢٢
سجل مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للحسابات رقم ٢٢٩
سجل مراقبي حسابات البنوك بالبنك المركزي المصري رقم ٣٤
سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧

E.mail: abbassigheriani@yahoo.com

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية
راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في الميزانية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بهاعن السنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية
هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الشركة ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات
تتضمن مسؤولية مراقب الحسابات في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وفيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية ، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً لمعيارنا في إبداء رأينا على القوائم المالية .

الشؤون المالية

تم الاستلام يوم الخميس

٢٠١٦/١٨/٢٥

السيد السيد ماء

إ. ر. الصم



م. م. م.

أسباب الرأى المتحفظ

لم تقم الشركة بإحتساب مصروف ضريبة الدخل عن العام المنتهى في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وفقاً لمتطلبات القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ والخاص بفرض ضريبة إضافية بنسبة ٥% على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة ، ولو كانت الشركة قامت بذلك لزداد مصروف ضريبة الدخل عن العام السابق المنتهى في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بمبلغ ٤٧,٥٠١,٦٣٢ جنيه مصرى ، ونقص رصيد الأرباح المرحلة عن السنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بنفس المبلغ .

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرة السابقة على القوائم المالية ، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالى لشركة الإسكندرية للزيوت المعدنية - أموك (شركة مساهمة مصرية) في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ ، وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

لفت الانتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً ، وكما هو وارد تفصيلاً في إيضاحى ٢١ ، ٢٢ في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بلغت قيمة المطالبات الضريبية الخاصة بضريبة المبيعات على منتج الناقتا عن الفترة من يوليو ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١ والفترة من يوليو ٢٠١١ حتى يونيو ٢٠١٤ مبلغى ٩٤,٣٥٢,٣٢٠ ، ١٦٦,٤٩٧,٠٦٣ جنيه مصرى على التوالي ، وترى إدارة الشركة بناءً على رأى المستشار الضريبي عدم أحقية مصلحة الضرائب في فرض تلك الضريبة حيث أن ذلك يعتبر ازدواج ضريبي نظراً لقيام الهيئة العامة للبتترول بسداد تلك الضرائب ، وعليه فقد قامت الشركة برفع دعوى قضائية للمطالبة بإلغاء فروق الفحص عن الفترة من يوليو ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١ والبالغة ٩٤,٣٥٢,٣٢٠ جنيه مصرى وسوف يتم إتخاذ نفس الإجراءات بالنسبة للفروق الأخرى البالغة ١٦٦,٤٩٧,٠٦٣ جنيه مصرى عن الفترة من يوليو ٢٠١١ حتى يونيو ٢٠١٤ بناءً على موقف القضية الأولى .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

الإسكندرية في ٢٥ أغسطس ٢٠١٦



زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم ٢٨

زميل جمعية الضرائب المصرية رقم ٢٢

محاسب قانونى . س . م . م . رقم ١١٣٥

سجل الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٢٩

سجل البنك المركزى المصرى رقم ٣٤

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧